



أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2014)

زراري نورالدين ، جابة أحمد

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باجي مختار- عنابة

zerari.nouredine@yahoo.fr

الملخص-

تسعى هذه الدراسة بشكل رئيسي، إلى تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 - 2014)، ولتحقيق هذا الهدف تم دراسة أهم النظريات المفسرة للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحليل تطور الإنفاق العام وهيكله في الجزائر، ليتم بعدها صياغة نموذج انحدار متعدد لقياس أثر هذا الإنفاق على النمو الاقتصادي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الإنفاق العام عرف تزايد ملحوظا بجميع مكوناته، وأن النسبة الكبرى في نفقات التسيير والتجهيز كانت من نصيب المستخدمين والبنى التحتية على التوالي، زيادة على إظهار التأثير الايجابي والمعنوي لمتغير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي عبر النتائج الإحصائية.

الكلمات المفتاحية-

الإنفاق العام، نفقات التسيير، نفقات التجهيز، النمو الاقتصادي، إجمالي الناتج المحلي.

The Impact Of Public Spending On Economic Growth In Algeria Over The Period (2001- 2014)

Abstrac –

The Main Objective Of This Study Is To Analyze The Impact Of Public Spending On Economic Growth Over The Period 2001-2014, To Achieve This Objective, Several Theories Were Studied Which Interpreted The Relationship Between Public Expenditure And Economic Growth, As Well As An Analysis Of The Evolution Of Public Expenditure And Structure In Algeria, Then We Pass On To The Multiple Regression Formulation To Measure The Impact Of These Expenditures On The Economic Growth Model.

The Study Concluded That The Increase In Public Spending Was Remarkable In All Its Components, And The Highest Percentage Of Current Expenditure And Capital Expenditure Was By Users And Infrastructure Respectively, Thus Show The Positive And Moral Influence Of The Public Expenditure Variable On Economic Growth Through Statistical Results.

Key Words -

Public Expenditure, Current Expenditure, Capital Expenditure, Economic Growth, Gross Domestic Product.

مقدمة-

يعتبر الإنفاق العام أداة هامة من أدوات السياسة المالية، التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، من توظيف واستقرار ونمو اقتصادي وعدالة في توزيع الدخل. كما يعتبر مؤشرا على مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. علما وأن هذا التدخل، قد عرف أهمية بالغة في الفكر الكينزي، الذي أكد على ضرورة التوسع في الإنفاق العام لتحفيز الطلب الكلي وتحقيق النمو الاقتصادي، عن طريق زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال عمل المضاعف.

من هذا المنطلق، ونتيجة للانفراج المالي الذي تحقق بفعل ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة، شرعت الجزائر ومنذ سنة 2001، بخوض تجربة تنموية جديدة تركز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام، بهدف استغلال الإيرادات النفطية في إنعاش الاقتصاد الوطني ورفع معدل النمو الاقتصادي، وقد

تجسد ذلك في ثلاثة برامج تنموية هي: برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) بالإضافة إلى برنامج التنمية الخماسي للفترة (2010-2014).

مشكلة الدراسة:

لقد حظي الإنفاق العام بأهمية خاصة في الفكر الاقتصادي، إلا أن الدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي لا يزال محل جدل بين الاقتصاديين، سواء تعلق الأمر بالدول النامية أو المتقدمة على السواء. وقد عزز هذا الجدل النتائج المتباينة التي توصلت إليها الدراسات التطبيقية حول هذا الموضوع. فبعضها يؤكد وجود أثر إيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي وبعضها الآخر ينفي وجود هذا الأثر.

ونظرا لسياسة الإنفاق التوسعية التي انتهجتها الجزائر خلال فترة الدراسة، بهدف تمويل البرامج التنموية السالفة الذكر، تبرز معالم إشكالية هذه الدراسة التي نبورها في التساؤل التالي:

هل يوجد تأثير للإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2014) ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على تساؤل الدراسة والإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه، ندرج الفرضية التالية :

يوجد تأثير ايجابي للإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2014).

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- ضخامة المبالغ المالية التي خصصتها الجزائر للبرامج التنموية، خاصة البرنامج الخماسي، الذي حظي بمبلغ يصل إلى 286 مليار دولار، ليكون بذلك أكبر برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال؛

- القدرة على تنويع مصادر الدخل والإنتاج خارج قطاع المحروقات، إذا ما تم النظر إلى القطاع الخاص بالأهمية التي يستحقها، من خلال تنشيطه بالإنفاق العام؛

- إن تحديد العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، تسمح بوضع تصور للسياسة الإنفاقية، التي ينبغي على صانعي القرار إتباعها.

أهداف الدراسة:

في ضوء ما يشهده الاقتصاد الجزائري حالياً، من جهود شاملة لإنعاشه ودعم نموه، نرى من الضرورة التعرف على الدور الفعلي الذي يلعبه الإنفاق العام في النمو الاقتصادي للفترة محل الدراسة، من خلال:

- تسليط الضوء على الإنفاق العام؛

- دراسة أهم النظريات المفسرة للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي؛

- دراسة تطور الإنفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على متغيرات الموضوع وتحليل تطورها خلال الفترة محل البحث، فضلاً عن استخدام نموذج اقتصادي قياسي يستوعب الربط بين التحليل النظري والواقع الفعلي قيد الدراسة.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

في هذا الجزء من الدراسة سيتم التعرض لبعض المفاهيم المرتبطة بالإنفاق العام وكذا تقسيماته حسب آثاره الاقتصادية، زيادة على التعرف على أسباب تزايدها.

1.1 مفهوم الإنفاق العام

لقد وردت العديد من التعريفات للإنفاق العام، لنجد من يعرفه بأنه: "كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة"¹.

ويعرف أيضاً على أنه: "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة عامة"².

¹ أعمار يحيى، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هوم، الجزائر، 2003، ص 26.

² عاطف وليد أندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 99.

كما يعرف بأنه: "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"¹.

فالإنفاق بهذه التعريفات لا يمكن أن يكون عاما، إلا إذا توفرت فيه ثلاثة شروط وهي: أن يتسم بالنقدية، وأن يصدر من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها المختلفة، وأن يكون الهدف منه إشباع حاجة عامة².

2.1 تقسيمات الإنفاق العام حسب آثاره الاقتصادية

لقد تم وضع تقسيمات متعددة للإنفاق العام وفقا لمعايير مختلفة، إدارية كانت، سياسة، مالية أو اقتصادية³. و من أهم التقسيمات الاقتصادية وهو ما يتم التركيز عليه في هذه الدراسة، نجد تقسيم الإنفاق العام تبعا لآثاره على الدخل الوطني إلى إنفاق حقيقي وآخر تحويلي⁴.

ويتمثل الإنفاق الحقيقي في جميع النفقات التي تستخدم من طرف الدولة للحصول على السلع والخدمات، وفي إطار الإنفاق الحقيقي يمكن التمييز بين الإنفاق الجاري مثل: أجور موظفي الدولة ونفقات الخدمات العامة المختلفة كالصحة والتعليم، إضافة إلى نفقات الدفاع، والإنفاق الاستثماري مثل: الاستثمار في المباني والمعدات والآلات.

أما الإنفاق التحويلي، فهو مجرد تحويل للقدرة الشرائية من فئة إلى أخرى في المجتمع، أي أن هذا الإنفاق لا يقابله سلع وخدمات، بل تتحول هذه النفقات لحسابات المستفيدين كإعانات البطالة والمرض والشيخوخة وغيرها، وهم الذين يقومون بالإنفاق واستهلاك جزء من الموارد الاقتصادية للمجتمع وليست الدولة.

¹ عادل احمد حشيش ومصطفى رشدي شبيحة، مقدمة في الاقتصاد العام: المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص 147.

² طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 122.

³ محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة، ط 02، عمان، 2010، ص 120.

⁴ سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام: مالية عامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 477.

3.1 ظاهرة تزايد الإنفاق العام

إذا تتبعنا أرقام النفقات العامة لأية دولة من دول العالم في سنوات متتالية لوجدنا أنها تزداد باستمرار وقد جذبت هذه الظاهرة أنظار علماء المالية العامة، حيث لوحظ بأنها تعود إلى أسباب عديدة ظاهرية وحقيقية. ويقصد بالأسباب الظاهرية تلك التي تؤدي إلى زيادة في الرقم الحسابي للنفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات العامة المقدمة من الحكومة أو حتى تحسين مستواها، مثل ارتفاع مستوى الأسعار واختلاف الطرق المحاسبية المستخدمة وزيادة مساحة الدولة أو عدد السكان.

أما الأسباب الحقيقية فهي التي تؤدي إلى زيادة حجم السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع أو تحسين مستوى الخدمات العامة القائمة، ويمكن تقسيم الأسباب الحقيقية إلى أسباب اقتصادية وتشمل تطور حجم الدخل القومي وتطور دور الدولة الاقتصادي، وأسباب مالية من أهمها سهولة الاقتراض ووجود فائض في الإيرادات، وأسباب إدارية حيث يؤدي اتساع نشاط الدولة وتعدد وظائفها إلى ازدياد عدد العاملين في أجهزة الدولة ووحداتها الإدارية ما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، وأخيرا أسباب سياسية مثل تنامي مسؤولية الدولة ونفقات الأمن القومي ونفقات الدولة في الخارج¹.

4.1 الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

كما هو معلوم أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تؤثر إلى وضع اقتصادي يتسم بالنمو وهو وضع مرغوب فيه جدا، لا بل إنه هدف تسعى إليه المجتمعات كافة بدون استثناء²، وبما أن مستوى الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بحجم الإنفاق الكلي الذي يعتبر الإنفاق العام إحدى مكوناته الأساسية فقد مر الفكر المالي بعدة مراحل من حيث تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

1.4.1 قانون (Wagner)

¹ محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة- الجزائر، 2003، ص: 45- 49.

² طلال محمد كداوي، علاقة الإنفاق الحكومي بالأداء الاقتصادي في سلطنة عمان خلال الفترة (1980- 2002)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد 27، العدد 77، 2005، ص 110.

يعد الاقتصادي (Wagner) أول من اهتم ببحث العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في عدد من الدول عام 1892، وقد صاغ قانون أسماه قانون التوسع المستمر للنشاط الحكومي¹، ويشير مضمون هذا القانون إلى أن مرونة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أكبر من الواحد الصحيح وبالتالي فإن معدل نمو نصيب الفرد من الإنفاق العام يكون أكبر من معدل نمو نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي، وأن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي باعتبار هذا الأخير متغير داخلي والناتج المحلي الإجمالي كمتغير خارجي يؤثر فيه.

وكانت حجة (Wagner) في ذلك، هي أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، الذي يقوم بتلبية جزء منه القطاع الحكومي²، وهو ما يؤدي حتما إلى اتساع نشاط الدولة من خلال زيادة الإنفاق العام، الذي يتم تمويله بالموارد الإضافية المتاحة للقطاع الحكومي الناتجة من النمو الاقتصادي.

2.4.1 الفرضية الكينزية

شكلت الأزمة الاقتصادية التي سادت النظام الرأسمالي عام 1929 منحنى جديد في الفكر الاقتصادي، حيث انتقد كينز النظريات والقوانين السابقة، التي كانت تنظر إلى الإنفاق العام على أنه محايد وعديم الإنتاجية، وقد اعتبر أن المشكلة تكمن في جانب الطلب الكلي، لذا كانت وجهة النظر الكينزية قد أعطت أهمية فائقة للإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال عمل المضاعف.

ويستند كينز في الدور التوسعي المتعلق بالإنفاق العام، كون هذا الإنفاق في شقه الاستثماري يؤدي إلى زيادة أولية في مستوى الناتج المحلي³، التي تتحول إلى

¹ كريم سالم حسين الغالبي، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق للمدة (1975- 2010): تحليل قياسي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد 8، العدد 25، 2012، ص 35.

² حمد آل الشيخ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإدارية، جامعة مالك سعود، المجلد 14، العدد 01، 2002، ص 136.

³ محمود حسن على المرسومي، الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في العراق، دراسة تحليلية للمدة (1990- 2012)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 19، 2015، ص 32.

زيادة في الاستهلاك الخاص عن طريق الميل الحدي للاستهلاك باعتبار أن الاستهلاك دالة في الناتج، وهو ما يعني زيادة القوة الشرائية وتحفيز الطلب الذي يؤدي بدوره إلى توسيع الطاقة الإنتاجية، وما يتبعه ذلك من زيادة العمال ليحدث في الأخير زيادة مضاعفة في الإنتاج، بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة.

وعليه، فإن نظرية الطلب التي جاء بها كينز، أكدت الأثر الايجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي، وأن سببية العلاقة تمتد من الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3.4.1 نظريات النمو الداخلي

لقد عاد الاهتمام بدور الدولة في الاقتصاد، في أواخر ثمانينات القرن العشرين بظهور نظريات النمو الداخلي، التي نجد فيها من اعتبرت أن السياسة الإنفاقية للدولة مصدرا للنمو واستمراره في الأجل الطويل، من خلال تأثير الدولة بإنفاقها العام على قرارات الأفراد والمنشآت في تراكم رأس المال البشري وأنشطة البحث والتطوير والمنشآت القاعدية¹.

فقد ركز (Lucas) سنة 1988 على المكانة الخاصة لرأس المال البشري كمحرك للنمو وبنى عليه نموذج، وينصرف مفهوم رأس المال البشري حسبه إلى مخزون المعارف المكتسبة من خلال التعليم والتأهيل إلى جانب الصحة والنظافة والغذاء، ووفقا لـ (Lucas) فإن العائد المتناقص على رأس المال المادي يلغي أثره العائد المتزايد على تراكم رأس المال البشري، بحيث يصبح العائد على الاستثمار ثابتا عبر الزمن ويتحقق النمو طويل الأجل، أي بعبارة أخرى حتى يتولد نمو ذاتي يكفي أن تكون الإيرادات الحدية لرأس المال البشري ثابتة، أما إذا كانت متناقصة فإنه لا يوجد نمو طويل الأجل².

¹ اسراء عادل الحسيني، هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية، سلسلة أوراق بحثية، جامعة القاهرة، نوفمبر 2012، ص 6.

² اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية: نظريات- نماذج- استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط01، عمان، 2012، ص ص: 140- 141.

ومن جانبه أشار (Romer) سنة 1989 إلى أن التقدم الفني والتكنولوجي المندمج في الآلات بفضل البحث والتطوير والأنشطة التي تقوم على الابتكار وبراءات الاختراع الجديدة، تصبح القلب النابض لعملية النمو في الأجل الطويل.

وفي سنة 1990 قام (Barro) بدراسة دور المنشآت القاعدية في النمو الاقتصادي، وتعتبر من أبرز الدراسات التي تبين ضرورة تدخل الدولة من خلال الإنفاق في البنية التحتية، حيث يسمح استغلال هذه المنشآت من قبل القطاع الخاص في زيادة إنتاجيته، ومن ثم الرفع من معدلات النمو الاقتصادي¹.

والواقع أن فاعلية سياسة الإنفاق العام كأداة للتأثير على الناتج المحلي الإجمالي، تعتمد على عدة عوامل من أهمها: درجة الانفتاح الاقتصادي ونظام سعر الصرف المطبق، كما تعتمد بدرجة بالغة على آثار هذا الإنفاق في مزاحمة الاستثمار الخاص سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، نتيجة للتوسع الحكومي في الاقتراض بهدف توفير التمويل اللازم وما يترتب عليه من ارتفاع في أسعار الفائدة، كما تتوقف فعالية سياسة الإنفاق العام على ما يتوقعه الأفراد المؤمنون بنظرية التعادل الريكاردي، من حدوث زيادة مستقبلية في الضرائب إذا كان الإنفاق العام ممولا عن طريق زيادة الدين العام، وبافتراض أن هؤلاء الأفراد يتخذون قراراتهم بناء على مستوى دخولهم المستقبلية، تتنبأ هذه النظرية بعدم تغيير مستوى الاستهلاك الخاص، مما يؤدي إلى تحييد الأثر الموجب للإنفاق العام².

في سياق هذا الاختلاف أو التفاوت في الأثر المتوقع للإنفاق العام على النمو الاقتصادي، فإن الوصول إلى نتيجة قاطعة أو حاسمة لهذه العلاقة لن يتأتى بالرجوع إلى النظرية الاقتصادية لوحدها، وإنما يتطلب مراجعة للدراسات

¹ عبد القادر قدي و عبد القادر علي بن يحي، دور المنشآت القاعدية في النمو الاقتصادي للجزائر على المدى الطويل، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول الجزائر خمسون سنة من التجارب التنموية، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية (cread)، الجزائر أيام 8/ 9/ 10 ديسمبر 2012، ص 02.

² وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، ط 01، بيروت، 2010، ص 130.

التطبيقية في هذا المجال، والتي تكشف هي أيضا عن عدم وضوح تلك العلاقة بشكل قاطع، فمنها ما يشير إلى وجود اثر ايجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي ومنها ما يشير إلى وجود اثر سلبي.

ففي دراسة (Ram, 1986) التي اهتمت باختبار العلاقة بين حجم الحكومة و النمو الاقتصادي لعينة حجمها 115 دولة خلال الفترة (1960-1980)، دلت النتائج على أن الزيادة الحدية للإنفاق العام بالنسبة للنمو الاقتصادي موجبة، وأن للإنفاق العام آثار ايجابية على النمو الاقتصادي في جميع الحالات التي تعرضت لها الدراسة¹.

أما (Landou, 1986) فقد قام بدراسة عينة حجمها 65 دولة، مستخدما عدة أنواع للإنفاق العام لدراسة العلاقة بين كل نوع من هذه الأنواع والنمو الاقتصادي للفترة (1960-1980)، كما استخدم معادلات الانحدار المتعدد في إطار بيانات مقطعية لجميع هذه الدول، وقد أكدت النتائج المتوصل إليها على أن هناك علاقة سلبية بين الإنفاق العام الاستهلاكي والنمو الاقتصادي، ماعدا الإنفاق على التعليم حيث كان له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي، وأن الإنفاق التحويلي والعسكرية لم يكن له أثر ملموس على النمو الاقتصادي، أما الإنفاق العام الاستثماري فلم يكن له اثر في توسيع عملية التنمية².

وفي دراسة (Bairam, 1990) التي طبقت على 20 دولة افريقية خلال الفترة (1960-1985) بهدف تقدير أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في احدي عشرة دولة، ووجود علاقة ايجابية ذات معنوية إحصائية بين هذين المتغيرين بالنسبة لبقية الدول محل الدراسة³.

¹ Ram Rati , Government Size and Economic Growth: A New Framework and Some Evidence from Cross-Section and Time-Series Data, The American Economic Review, vol 76 n°1, 1986, pp 191-203.

² Landau Daniel, Government and Economic Growth in the Less Developed Countries: An Empirical Study for 1960-198, Economic Development and Cultural Change, The University of Chicago Press, vol 35, n° 1 Oct 1986, pp: 35-75.

³ Bairam Erkin , Government Size and Economic Growth: the African experience (1960-1985), Applied Economics, Volume 22, 1990, pp : 1427-1435.

وفي دراسة لصندوق النقد الدولي سنة 2001، التي اهتمت باختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو غير النفطى، لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1980-2000)، دلت النتائج على عدم وجود أي علاقة سببية قوية بين الإنفاق الحكومي والنمو غير النفطى¹.

ويمكن إرجاع النتائج المتباينة في الدراسات السابقة إلى اختلاف النماذج الرياضية والقياسية المستخدمة، كما يرجع إلى اختلاف مستوى التنمية الاقتصادية والهيكل الاقتصادي للدول المبحوثة في هذه الدراسات، وهذه هي وجهة نظر العديد من الباحثين في هذا المجال².

المحور الثاني : تبويب الإنفاق العام و تطوره في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)

يختلف تبويب (تقسيم) الإنفاق العام من دولة إلى أخرى حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري. لذلك فإنه من المهم التعرف على هذه التقسيمات في الجزائر، قبل التطرق إلى تطور الإنفاق العام.

1.2 تقسيم الإنفاق العام في الجزائر

قسم المشرع الجزائري الإنفاق العام للدولة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز³. ويقصد بنفقات التسيير، تلك النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة للدولة والهيئات التابعة لها بصفة عادية ومستمرة، كأجور الموظفين والصيانة ومعدات المكاتب وغيرها⁴. وبالتالي فهذه النفقات لا تعتبر منتجة وإنما تسعى إلى السير الحسن لمصالح الدولة من الناحية الإدارية.

مع الإشارة إلى أن نفقات التسيير تقسم إلى أربعة أبواب تتمثل في:

✓ أعباء الدين العام والنفقات المحسومة من الإيرادات؛

¹ Fasano&Wang, Testing the Relationship Between Gvernment Spending and Revenue Evidence from GCC Countries, IMF working paper, november 2002.

² زين العابدين برى، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1970-1998)، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 15، العدد 2، 2001، ص 50.

³ أعمار يحيواوي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

⁴ بشير عبد الكريم وضيف احمد، تقدير إنتاجية النفقات العامة في الجزائر وتقييمها، مجلة البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، مصر، العدد 46/45، ديسمبر 2006، ص 28.

- ✓ تخصيصات السلطة العمومية؛
- ✓ النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- ✓ التدخلات العمومية.

إن كل نفقات التسيير المجمع في هذه الأبواب الأربعة، توزع حسب الدوائر الوزارية لكل واحدة على انفراد طبقا لقانون المالية للسنة المعنية.

أما نفقات التجهيز أو بالأحرى الاستثمار، فهي النفقات التي تؤدي إلى تنمية ثروة الجهة التي تقوم بإنفاقها. أي أنها لا تهتم بضمان استمرارها وإنما إلى تحسين تجهيزها، وهذه النفقات على العموم إنتاجية إما بصفة مباشرة كنفقات التجهيز الاقتصادي (استصلاح الأراضي، مصنع، مركب، وغيرها)، وإما بصفة غير مباشرة كنفقات التجهيز الاجتماعي والثقافي (مستشفيات، مدارس، سدود، طرق مسكن، وغيرها)، غير أن بعض هذه النفقات لا يمكن اعتبارها منتجة كنفقات التجهيز العسكري¹.

ولتغطية نفقات التجهيز الواقعة على عاتق الدولة، تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي إلى ثلاثة أبواب هي:

- ✓ الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- ✓ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- ✓ النفقات الأخرى لرأس المال.

وإذا كانت نفقات التسيير توزع على الدوائر الوزارية، فإن نفقات التجهيز توزع حسب مختلف القطاعات الاقتصادية للدولة².

2.2 تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2014)

نتيجة للفوائض المالية التي تحققت بفعل ارتفاع أسعار البترول مع نهاية سنة 1999، دخلت الجزائر مرحلة جديدة اتبعت فيها سياسة تنموية متباينة عن نظيراتها التي كان معمول بها سابقا، إذ تجلت معالمها من خلال جدية البرامج الحكومية الرامية إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي

¹ لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الضجر للنشر والتوزيع،

الجزائر، 2004، ص ص: 37 - 38.

² أعمار يحيواوي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

لأفراد المجتمع، عن طريق التوسع في الإنفاق العام وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2001 - 2014)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	إجمالي الإنفاق	نفقات التشغيل		نفقات التسيير	
		المبلغ	نسبتها إلى إجمالي الإنفاق (%)	المبلغ	نسبتها إلى إجمالي الإنفاق (%)
2001	1321.0	522.4	39.55	798.6	60.45
2002	1550.6	575.0	37.08	975.6	62.92
2003	1690.2	567.4	33.57	1122.8	66.43
2004	1891.8	640.7	33.87	1251.1	66.13
2005	1985.9	694.0	34.95	1291.9	65.05
2006	2453.0	1015.1	41.38	1437.9	58.62
2007	3108.5	1434.6	46.15	1673.9	53.85
2008	4191.0	1973.3	47.08	2217.7	52.92
2009	4246.3	1946.3	45.84	2300.0	54.16
2010	4512.8	1829.0	40.53	2683.8	59.47
2011	5853.6	1974.4	33.73	3879.2	66.27
2012	7058.1	2275.5	32.24	4782.6	67.76
2013	6024.2	1892.6	31.42	4131.6	68.58
2014	6995.7	2501.4	35.76	4494.3	64.24

Source: Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport annuel 2005, 2010, 2015.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، الاتجاه التصاعدي للإنفاق العام الكلي حيث انتقل من 1321 مليار دينار سنة 2001 إلى 6995.7 مليار دينار سنة 2014. ويمكن تحليل ذلك عبر ثلاثة مراحل أساسية هي:

المرحلة الأولى (2001 - 2004): وهي مرحلة برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقدر حجم الإنفاق العام خلالها بـ 4148.1 مليار دينار، حيث تضاعف من سنة 2001 إلى سنة 2004 بـ 1.43 مرة، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 12.72%، وما يفسر هذه الزيادة هي المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري والنقل

والهياكل القاعدية إضافة إلى دعم التنمية المحلية والموارد البشرية في إطار هذا البرنامج.

المرحلة الثانية (2005 - 2009): وهي مرحلة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وقدر حجم الإنفاق العام خلالها بـ 8921.4 مليار دينار، حيث تضاعف بـ 2.14 مرة من سنة 2005 إلى سنة 2009، بمعدل زيادة سنوية مركبة قدرها 20.92%، ولعل من أهم ما جاء به البرنامج التكميلي لدعم النمو هو: الطريق السيار شرق - غرب، إعادة تأهيل وتطوير شبكة الطرقات (6000 كلم)، تحديث السكة الحديدية للشمال عنابة - الجزائر - وهران (1220 كلم) وكهربة السكة الموجودة (2000 كلم)، ميترو العاصمة، مشاريع الترامواي في عدة ولايات. إلى جانب الهياكل ذات الصبغة الاجتماعية والتعليمية، كمشاريع السكن (مليون وحدة سكنية) وكذا الصحة العمومية (212 مؤسسة صحية) والجامعات (231000 مقعد بيداغوجي) والتربية والتعليم (6955 قسم دراسي)، بالإضافة إلى إنجاز منشآت موجهة للشبيبة والرياضة كالملاعب والمساح،... الخ.

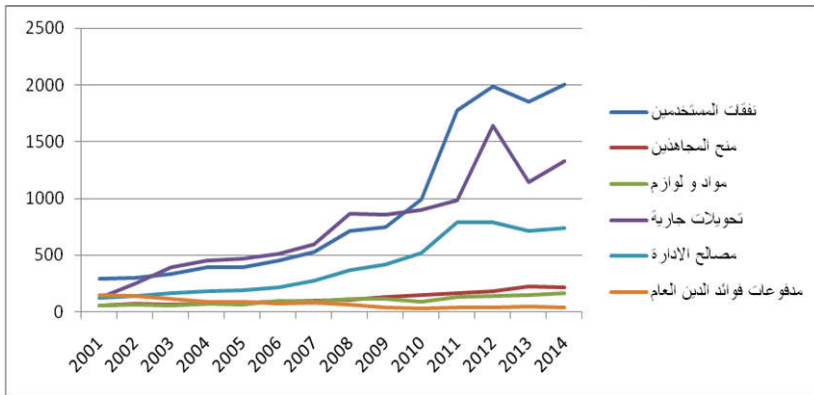
المرحلة الثالثة (2010 - 2014): وهي مرحلة البرنامج الخماسي، الذي يعد أكبر برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال، وقدر حجم الإنفاق العام لهذه المرحلة بـ 19971.5 مليار دينار، حيث تضاعف من سنة 2010 إلى سنة 2014 بـ 1.55 مرة، أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره 11.58%، وتفسير هذه الزيادة هو محاولة الدولة للاستجابة أكثر إلى متطلبات الشعب المتعددة خاصة منها الشغل والسكن والتعليم، وهو ما ركز عليه هذا البرنامج، من خلال إطلاقه لمشاريع جديدة كمشروع 2 مليون وحدة سكنية، وبناء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية، 600000 مكان بيداغوجي جامعي، وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين، وإنشاء أكثر من 1500 مؤسسة صحية، وتوصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء، وإنجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه. كما جاء هذا البرنامج لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها، منها على وجه الخصوص السكة الحديدية والطرق.

أما في ما يخص مكونات الإنفاق العام، والمتمثلة في نفقات التسيير والتجهيز فقد عرف كل منهما تزايدا ملحوظا. كما أن النفقات الجارية مثلت النسبة الأكبر من الإنفاق العام طيلة فترة الدراسة، وإن كان هذه النسبة لم تكن

ثابتة، حيث شهدت نسبتها إلى إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة (2006-2009) انخفاض كبير بلغ في المتوسط 54.89 %، ما يعني أنه خلال هذه الفترة عرف هيكل الإنفاق العام تغيرا واضحا لصالح نفقات التجهيز، هذه الأخيرة التي بلغت نسبتها إلى إجمالي الإنفاق العام أقصاها سنة 2008 بنسبة 47.08 %، وهو ما يعكس بشدة توجه الحكومة خلال هذه المرحلة نحو إقامة المشاريع الاستثمارية عن طريق التقشف في ميزانية التشغيل وإعطاء الأولوية لميزانية التجهيز.

ولمعرفة توزيع هذه النفقات، فإنه لا بد من دراسة هيكل نفقات التشغيل والتجهيز، التي يبرزها الشكل التالي:

الشكل رقم (1): تطور هيكل نفقات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)



Source: Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport annuel 2005, 2010, 2015.

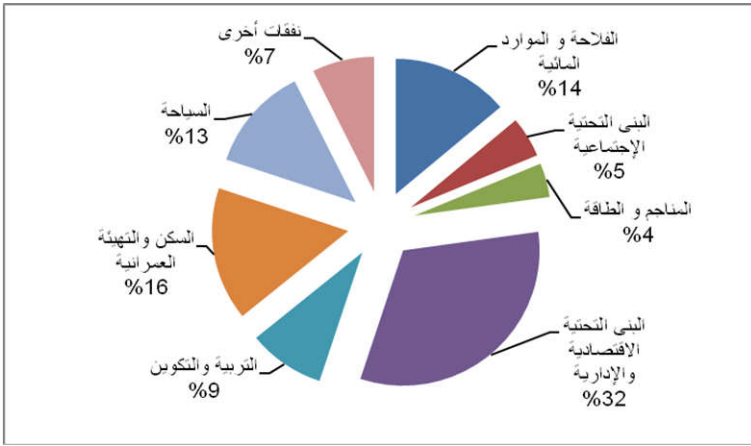
من خلال الشكل أعلاه، يتضح جليا أن أسباب ارتفاع نفقات التشغيل، تعود في الأساس إلى الارتفاع المستمر والهائل لكل من نفقات المستخدمين (أجور ورواتب) والتحويلات الجارية و مصالح الإدارة.

وتعود أسباب زيادة نفقات المستخدمين، إلى الارتفاع في مناصب الشغل المستحدثة في القطاع العام، بالإضافة إلى التعديلات الهامة في شبكة الأجور، وما ترتب عنها من زيادات في أجور موظفي القطاع الحكومي وبأثر رجعي ابتداء من سنة 2008. أما التحويلات الجارية التي عرفت هي الأخرى زيادات هامة، فيرجع ذلك إلى ارتفاع إعانات تسديد سعر الفائدة والتحويلات الاجتماعية، وقد شكلت

التحويلات الجارية في المتوسط ما نسبته 32% من نفقات التسيير خلال فترة الدراسة. ويأتي الإنفاق على مصالحي الإدارة العامة في المرتبة الثالثة من حيث أهميته النسبية في تكوين نفقات التسيير بنسبة 16.88%.

وفي الأخير نجد أن منح المجاهدين والإنفاق على المواد واللوازم، كانت حصة كل منهما في نفقات التسيير بسيطة، كما أنها لم تتغير كثيرا، أما مدفوعات فوائد الدين العام فقد تراجعت بسبب الانخفاض الكبير لرصيد الدين الخارجي.

الشكل رقم (02): هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2014)



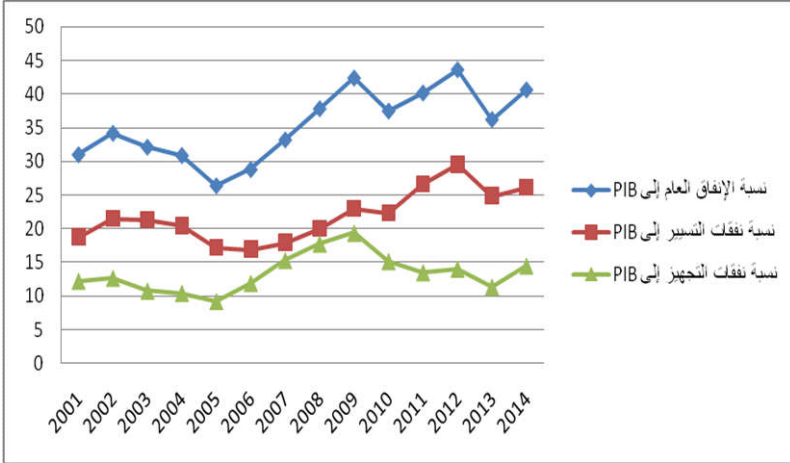
Source: - Algeria: Statistical Appendix, IMF Contry Report, 2006, 2011, 2013.

- Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport annuel 2015.

يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن أكبر نسبة لنفقات التجهيز كانت من نصيب البنى التحتية الاقتصادية والإدارية بنسبة 32%، وهذا نتيجة المشاريع الضخمة في مجال تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية، كتوسيع وتحديث الطرق ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري، وزيادة قدرات الموانئ وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات... الخ، ثم تليها نفقات السكن والتهيئة العمرانية بنسبة 16%. وبعدها نفقات الزراعة والموارد المائية بنسبة 14%، التي تهدف الدولة من خلالها إلى تحسين التزود بمياه الشرب ودعم التنمية الفلاحية والريفية، وهذا بإنجاز السدود ومنظومات تحويل المياه ومحطات تحلية مياه البحر. أما الإنفاق على السياحة فقد لقي هو الآخر

اهتماما كبيرا من طرف الدولة لنجد حصته من نفقات التجهيز بلغت 13%، كما أن الإنفاق على التربية والتكوين بلغت حصته 9%. أما باقي القطاعات كالبنى التحتية الاجتماعية والمناجم والطاقة، فقد كانت حصصها ضعيفة. إن تحليل الإنفاق العام لوحده لا يكفي لبيان أهميته، لذلك تطلب الأمر أن ننسبه إلى الناتج المحلي الإجمالي، وفقا لما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): نسبة الإنفاق العام ومكوناته إلى الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على مجموعة من التقارير السنوية لبنك الجزائر 2005، 2010، 2015.

يتبين من خلال الشكل أعلاه، أن الأهمية النسبية لكل من نفقات التسيير والتجهيز خلال فترة الدراسة، ارتبطت بصفة كبيرة مع الأهمية النسبية للإنفاق العام، حيث ارتفعت نسبة كل من الإنفاق العام ونفقات التسيير والتجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل سنوي ابتداء من سنة 2005، لتبلغ وعلى التوالي 42.3% و 22.9% و 19.4% سنة 2009. لتتراجع بعدها نسبة نفقات التجهيز وتستمر في ذلك. أما نسبة الإنفاق العام ونفقات التسيير فتراجعت سنتي 2010 و 2013 وبلغت أقصى نسبة لهما سنة 2012. ويمكن تفسير النسب الهامة التي حققها الإنفاق العام ومكوناته سنة 2009، بانخفاض أسعار النفط خلال هذه السنة تأثرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية، وهو ما أثر على قيمة الناتج المحلي الإجمالي لينخفض من 11090 مليار دينار سنة 2008 إلى 10034.3 مليار دينار سنة 2009. أما في السنة الموالية فقد تأثرت قيمة الاعتمادات

المخصصة للإنفاق، بالتراجع الحاصل في إيرادات المحروقات خلال سنة 2009، وهو ما انعكس سلبا على نسبة الإنفاق إلى إجمالي الناتج المحلي سنة 2010، خاصة وأن أسعار البترول عادت للارتفاع من جديد.

المحور الثالث: قياس أثر الإنفاق على النمو الاقتصادي

بعد التطرق من خلال المحورين السابقين لمفهوم الإنفاق العام وآثاره النظرية على معدل النمو الاقتصادي، وكذا إلى تطور هذا المتغير في الجزائر خلال فترة الدراسة، سيتم في هذا المحور إعداد دراسة قياسية في محاولة للكشف عن الآثار المحتملة، التي يلعبها الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

1.3 إعداد النموذج

تعتمد هذه الدراسة في قياسها لأثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي على النموذج الخطي التالي:

$$GDP_t = B_0 + B_1 GE_t + B_2 FD_t + B_3 SE_t + B_4 INF_t + B_5 GGFC_t + U_t$$

بحيث:

GDP_t : إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية كمؤشر للنمو الاقتصادي؛

GE_t : الإنفاق العام؛

FD_t : تطور القطاع المالي، حيث يتم استخدام مؤشر السيولة المحلية (النقود+أشباه النقود) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدلالة عليه؛
 SE_t : معدل التعليم الثانوي، وهو إجمالي التلاميذ الملتحقين بالتعليم الثانوي بصرف النظر عن السن، معبرا عنه كنسبة مئوية من السكان في السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الثانوي؛

INF_t : معدل التضخم، الذي يتم قياسه بواسطة المعدل السنوي لتغير أسعار

المستهلك؛

$GGFC_t$: النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، التي تشمل جميع النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات، كما تشمل أيضا معظم نفقات الدفاع والأمن الوطنيين، ولكنه يستبعد النفقات العسكرية الحكومية. ويحسب هذا المؤشر بقسمة النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة على إجمالي الناتج المحلي؛

U_t : الحد العشوائي، و b_0 : ثابت دالة الانحدار.

تشمل فترة الدراسة (2001- 2014)، حيث تم الحصول على الإحصاءات اللازمة للدراسة، من التقارير السنوية لبنك الجزائر، وكذا موقع الديوان الوطني للإحصاء، إضافة إلى قاعدة بيانات البنك الدولي.

2.3 تحليل وصفي لمتغيرات الدراسة

سنقوم بعرض مختلف الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، والتي تسمح لنا بتكوين فكرة عن كيفية تطور مختلف قيم هذه المتغيرات أثناء الفترة المدروسة، وكذا درجة تجانس مستوياتها، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): إحصاءات وصفية لعينة الدراسة

	GDP	GE	FD	GGFC	INF	SE
Mean	10.22981	3.820881	60.01452	15.67546	3.953046	82.76414
Median	9.660456	3.649861	60.32244	15.14526	3.937422	77.44045
Maximum	17.20511	7.153040	70.85455	20.78770	8.894585	98.25485
Minimum	4.227113	1.321028	50.17716	11.23158	1.382447	65.49660
Std. Dev.	4.551227	2.135220	5.383142	3.317771	1.886767	12.91871

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برمجية eviews .

توضح البيانات الواردة في الجدول أعلاه، أن أدنى قيمة لإجمالي الناتج المحلي بلغت 4.22 ألف مليار دينار، في حين بلغت أعلى قيمة له 17.2 ألف مليار، وتعكس لنا هاتين القيمتين المنحى التصاعدي الذي عرفه إجمالي الناتج المحلي، ليلغ متوسط قيمته 10.22 ألف مليار دينار، وينصف مشاهدات السلسلة قيمة وسطية قدرها 9.66 ألف مليار دينار. كما يعبر عن تباعد هذه المشاهدات بالنسبة إلى متوسطها، بانحراف معياري قدره 4.55.

أما بالنسبة للإنفاق العام، فإن أدنى مستوى له سجل مع بداية الفترة المدروسة، مقدرا بـ 1.32 ألف مليار دينار، ليعرف بعد ذلك اتجاها تصاعديا، إلى أن يبلغ أعلى مستوياته في نهاية الفترة بـ 7.15 ألف مليار دينار، في حين سجل متوسطه للفترة ككل 3.82 ألف مليار دينار، بينما تميزت هذه السلسلة بمستوى وسطي قدره 3.64 ألف مليار دينار، وتشتمت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 2.13.

كما تظهر إحصاءات المتغيرات المفسرة المعتمدة في هذا النموذج، أن متوسط مؤشر تطور القطاع المالي قد بلغ 60.01%، بينما بلغ متوسط النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة 15.67%، وفيما يتعلق بمعدل التضخم فقد شهد استقرار خلال فترة الدراسة حيث بلغ متوسطه 3.95%، أما المتغير الأخير المعتمد وهو معدل التعليم الثانوي والذي يعتبر كمؤشر لمستوى جودة اليد العاملة في السوق الجزائرية فقد بلغ متوسط قدره 82.76%.

ويظهر الجدول الموالي: معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (3): الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

Correlations

		gdp	eg	fd	ggfc	inf	se
gdp	Pearson Correlation	1	,987**	,592*	,713**	,373	,899**
	Sig. (2-tailed)		,000	,026	,004	,189	,000
	N	14	14	14	14	14	14
eg	Pearson Correlation	,987**	1	,667**	,784**	,459	,906**
	Sig. (2-tailed)	,000		,009	,001	,098	,000
	N	14	14	14	14	14	14
fd	Pearson Correlation	,592*	,667**	1	,653*	,291	,619*
	Sig. (2-tailed)	,026	,009		,011	,312	,018
	N	14	14	14	14	14	14
ggfc	Pearson Correlation	,713**	,784**	,653*	1	,492	,802**
	Sig. (2-tailed)	,004	,001	,011		,074	,001
	N	14	14	14	14	14	14
inf	Pearson Correlation	,373	,459	,291	,492	1	,381
	Sig. (2-tailed)	,189	,098	,312	,074		,179
	N	14	14	14	14	14	14
se	Pearson Correlation	,899**	,906**	,619*	,802**	,381	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,018	,001	,179	
	N	14	14	14	14	14	14

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برمجية SPSS

تظهر لنا البيانات الواردة في الجدول أعلاه، أن هناك ارتباط خطي موجب ومعنوي عند مستوى معنوية قدره 1% بين إجمالي الناتج المحلي وكل من الإنفاق العام والنفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة ومعدل التعليم. كذلك هناك ارتباط خطي موجب ومعنوي عند مستوى معنوية قدره 5% بين كل من إجمالي الناتج المحلي وتطور القطاع المالي، بينما لا يوجد علاقة ارتباط بين إجمالي الناتج المحلي ومعدل التضخم.

3.3 نتائج التقدير

على غرار مختلف الدراسات القياسية، يفترض أن تكون البيانات المستخدمة تتصف بخاصية الاستقرار، وإلا تكون نتائج التقدير زائفة. لهذا سنقوم أولا

باختبار استقرار المتغيرات باستخدام اختبار جذر الوحدة، للتأكد من أن المتغيرات المستخدمة تتميز بخاصية الاستقرار، حيث نعرض في الجدول الآتي نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (4): نتائج اختبار جذر الوحدة لـ ADF

		Level		1st difference	
		ADF	Prob	ADF	Prob
GDP	Intercept	.1257	0.9546	0	-3.5682 0.0252
	Trend and intercept	-2.6354	0.2731		
	None	.4067	0.9989	3	
GE	Intercept	.6093	0.9998	2	-3.6946 0.0221
	Trend and intercept	-1.4302	0.7901		
	None	.6625	0.9998	4	
FD	Intercept	.3265	0.5836	1	-3.2395 0.0428
	Trend and intercept	-3.3783	0.1061		
	None	.8242	0.8774	0	
GGFC	Intercept	-1.0982	0.6791		-2.1088 0.2444
	Trend and intercept	-2.8637	0.2102		
	None	.6008	0.8382	0	-2.1611 0.4660
					-2.1663 0.0343
INF	Intercept	-2.9632	0.0650		-4.7439 0.0044
	Trend and intercept	-3.2329	0.1250		
	None	.3550	0.7691	0	
SE	Intercept	-0.8869	0.7582		-3.0056 0.0652
	Trend and intercept	-2.7929	0.2261		
	None	.4672	0.9555	1	-2.7985 0.2275
					-2.4924 0.0177

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برمجية Eviews

تشير نتائج اختبار جذر الوحدة لـ (ADF)، التي يظهرها الجدول أعلاه، إلى عدم إمكانية رفض فرضية العدم، وذلك لوجود جذر الوحدة لمستويات السلاسل الزمنية عند مستوى معنوية 1%، سواء بوجود قاطع واتجاه عام للسلاسل الزمنية أو بوجود قاطع فقط أو عدم وجود قاطع واتجاه عام.

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات محل الدراسة غير ساكنة في مستوياتها، نقوم بإجراء نفس الاختبار للمتغيرات عند الفرق الأول.

وقد أكدت النتائج المعروضة في الجدول أعلاه، رفض الفرض القائل بوجود جذر الوحدة عند الفرق الأول بالنسبة لكل من إجمالي الناتج المحلي، الإنفاق الحكومي، تطور القطاع المالي، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة ومعدل التعليم وهذا عند مستوى معنوية 5%، بينما نرفض وجود جذر الوحدة عند الفرق الأول بالنسبة لمتغير معدل التضخم عند مستوى معنوية 1%.

بعد إجراء اختبار جذر الوحدة لجميع المتغيرات الداخلة في تكوين النموذج، وقبولها عند الفرق الأول كمتغيرات تتصف بخاصية الاستقرار، نقوم بعملية التقدير بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، حيث نعرض في الجدول التالي نتائج التقدير.

جدول رقم (5): نتائج تقدير النموذج

File Edit Object View Proc Quick Options Window Help				
View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids				
Dependent Variable: D(GDP)				
Method: Least Squares				
Date: 09/02/17 Time: 15:34				
Sample (adjusted): 2002 2014				
Included observations: 13 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.985477	0.186191	5.292827	0.0011
D(GE)	0.682180	0.305203	2.235173	0.0605
D(FD)	-0.141449	0.020322	-6.960267	0.0002
D(GGFC)	0.200434	0.082080	2.441927	0.0446
D(INF)	-0.055345	0.044036	-1.256832	0.2491
D(SE)	-0.074933	0.020304	-3.690518	0.0078
R-squared	0.946351	Mean dependent var		0.998307
Adjusted R-squared	0.908030	S.D. dependent var		0.915416
S.E. of regression	0.277615	Akaike info criterion		0.578871
Sum squared resid	0.539489	Schwarz criterion		0.839617
Log likelihood	2.237336	F-statistic		24.69542
Durbin-Watson stat	2.696713	Prob(F-statistic)		0.000260

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برمجية Eviews

تظهر نتائج تقدير نموذج أثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي، أن هناك تأثير معنوي وإيجابي لمتغير الإنفاق العام على معدل النمو الممثل بإجمالي الناتج المحلي، حيث أن قيمة المعلمة المقدرة لهذا المتغير تساوي 0.682، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 10%. وهي تعتبر قيمة متدنية بالمقارنة مع مفهوم النظرية الكينزية، التي تنص على أن أي زيادة في الإنفاق العام سوف يترتب عنها زيادة في الناتج بمقدار مضاعف. والسبب في ذلك يرجع إلى عدم

توفر جهاز إنتاجي مرن يتناسب مع الزيادة في الإنفاق العام، ما أدى إلى تسرب الطلب إلى خارج الاقتصاد المحلي عن طريق الواردات التي ارتفعت من 9.48 مليار دولار سنة 2001 إلى 59.67 مليار دينار عام 2014. كما يرجع السبب أيضا إلى تركيز استثمارات القطاع العام في مشاريع البنى التحتية التي يكون عائدها في الأجل الطويل.

أما فيما يخص باقي المتغيرات المعتمدة في هذا النموذج، فنجد أن كل من متغير تطور القطاع المالي ومعدل التعليم، دالة إحصائيا عند مستوى معنوية قدره 1%، بينما متغير النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة جاءت معلمته المقدره دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5%. وفيما يتعلق بالمعنوية الكلية للنموذج، فتدل إحصائية F التي تقدر بـ 24.695 على أن النموذج مقبول إحصائيا عند مستوى معنوية قدره 1%. كذلك فإن قيمة معامل التحديد المقدره بـ 0.9463، تدل على أن المتغيرات المعتمدة تفسر غالبية التغير في إجمالي الناتج المحلي.

الخاتمة -

نتيجة للتطور الذي شهده دور الدولة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، أصبح للإنفاق العام مكانة هامة في السياسة الاقتصادية، حيث تستخدمه الدولة لتحقيق جملة من الغايات. وفي الجزائر وبحكم الفوائض المالية التي حققتها خلال فترة الدراسة، فقد تم الاعتماد على الإنفاق العام في إنعاش الاقتصاد ودعم نموه. لذلك اهتمت هذه الدراسة بالتركيز على تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، بفرض أن التغير في الإنفاق العام يؤدي إلى تغير ايجابي في النمو الاقتصادي.

النتائج -

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فيما يلي:

- بلغت الأهمية النسبية لنفقات التسيير في إجمالي الإنفاق العام خلال فترة الدراسة ككل 61.92%، وهذا يدل على ميل الإنفاق العام لصالح نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز، التي بلغت أهميتها النسبية خلال نفس الفترة 38.08%.

- شكلت رواتب وأجور وعلاوات موظفي جهاز الدولة في المتوسط، ما نسبته 38.6% من نفقات التسيير، لتحتل بذلك المرتبة الأولى في هذه النفقات من حيث الأهمية النسبية. أما فيما يخص نفقات التجهيز، فقد أعطت الدولة أهمية بالغة للاستثمار في البنى التحتية، ليكون من نصيبها الحصة الكبرى في هذه النفقات.

- تبين أن تقلبات أسعار النفط تلعب دورا هاما في تحديد حجم الإنفاق العام في الجزائر، وهو ما تأكد سنة 2010، التي انخفض فيها الإنفاق العام عندما تراجعت الإيرادات النفطية عام 2009.

- أوضحت النتائج الإحصائية، وجود تأثير ايجابي ومعنوي لتطور الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ممثلا بإجمالي الناتج المحلي، إذ كلما زاد الإنفاق العام بمقدار 1000 مليار دينار، أدى ذلك إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي بـ 682 مليار دينار. وهي قيمة تقل عن مستوى التوقعات النظرية. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، ما أدى إلى تسرب الطلب إلى خارج الاقتصاد المحلي عن طريق الواردات.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، فإنه لتفعيل أثر هذا الإنفاق تقترح هذه الدراسة ما يلي:

- الحد من تضخم نفقات الرواتب والأجور، باتخاذ الحكومة إجراءات جادة وجريئة تسيطر بها على سياسة التوظيف العشوائي في الأجهزة العامة للدولة، مما يحد من الترهل الإداري من جهة، ويخفض حجم الإنفاق العام على الرواتب والأجور من جهة أخرى.

- العمل على ضغط الإنفاق التحويلي المتزايد، من خلال إعادة النظر في سياسات الدعم وحصرها بفئات الدخل المحدود، مع ضرورة ترشيد استهلاك السلع المدعمة.

- الاستمرار في نفقات التجهيز الموجهة نحو مشاريع البنى التحتية، والتي تسمح بتطوير المناخ الاستثماري الملائم لنمو القطاع الخاص، مع دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة .

- تقليص الاعتماد على الجباية البترولية في تمويل الإنفاق العام، حتى لا يبقى هذا التمويل رهينة تغيرات سعر النفط. كما يجب الاهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها بهدف تحسين التحصيل الضريبي.
- مراقبة المسار المالي وكيفية تنفيذ الإنفاق العام، باتخاذ إجراءات المراقبة والمتابعة، وهذا ما يسمح بزيادة الشفافية. كما ينبغي ترشيد الإنفاق العام بانتهاج سياسة إنفاقية مدروسة يراعى فيها حجم وطبيعة وتوقيت هذا الإنفاق.

المراجع -

باللغة العربية

1. إسرائ عادل الحسيني، هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية، سلسلة أوراق بحثية، جامعة القاهرة، نوفمبر 2012.
2. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية: نظريات- نماذج استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان- الأردن، 2012.
3. أعمريحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومه، الجزائر، 2003.
4. بشير عبد الكريم وضييف احمد، تقدير إنتاجية النفقات العامة في الجزائر وتقييمها، مجلة البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، مصر، العدد 45/46، ديسمبر 2006 .
5. حمد آل الشيخ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإدارية، جامعة مالک سعود، المجلد 14، العدد 01، 2002.
6. زين العابدين برى، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية لفترة (1970 - 1998)، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 15، العدد 2، 2001.
7. سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام: مالية عامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
8. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
9. طلال محمد كداوي، علاقة الإنفاق الحكومي بالأداء الاقتصادي في سلطنة عمان خلال الفترة (1980 - 2002)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد 27، العدد 77، 2005.
10. عادل احمد حشيش ومصطفى رشدي شححة، مقدمة في الاقتصاد العام: المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.
11. عاطف وليد أندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.
12. عبد القادر قدي و عبد القادر علي بن يحي، دور المنشآت القاعدية في النمو الاقتصادي للجزائر على المدى الطويل، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول الجزائر خمسون سنة من

- التجارب التنموية، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية (cread)، الجزائر أيام 8/ 9/ 10 ديسمبر 2012.
13. كريم سالم حسين الغالبي، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق للمدة (1975- 2010): تحليل قياسي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد 8، العدد 25، 2012.
14. لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الضجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
15. محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة- الجزائر، 2003.
16. محمود حسن على المرسومي، الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في العراق، دراسة تحليلية للمدة (1990- 2012)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط العدد 19، 2015.
17. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة، ط 02، عمان، 2010.
18. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، ط 01، بيروت، 2010.

باللغة الأجنبية

1. Bairam Erkin , Government Size and Economic Growth: the African experience (1960-1985), Applied Economics, Volume 22, 1990.
2. Fasano&Wang, Testing the Relationship Between Government Spending and Revenue Evidence from GCC Countries, IMF working paper, november 2002.
3. Landau Daniel, Government and Economic Growth in the Less Developed Countries: An Empirical Study for 1960-198, Economic Development and Cultural Change, The University of Chicago Press, vol 35, n° 1 Oct 1986
4. Ram Rati , Government Size and Economic Growth: A New Framework and Some Evidence from Cross-Section and Time-Series Data, The American Economic Review, vol 76 n°1, 1986.